

Distr.: General
5 February 2010

Original: Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١ -

الدورة الاستعراضية

التقرير الصادر عن الاجتماع المعني بالتنفيذ على الصعيد الإقليمي
لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**

* E/CN.17/2010/1

** صدر هذا التقرير من قبل تحت الرمز E/ESCWA/SDPD/2009/WP.2



أولاً - مقدمة

١ - تجري لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في دورتها الثامنة عشرة، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٠، استعراضاً للتقدم المحرز على جميع المستويات في تنفيذ الالتزامات والمقاصد والأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، و "خطة جوهانسبرغ" التنفيذية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك في المجموعة المواضيعية التي تشمل النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة المخلفات، والتعدين، والإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام.

٢ - تتكون المجموعة العربية من ٢٢ بلداً، ١٠ بلدان في أفريقيا، و ١٢ بلداً في غرب آسيا. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ سكان المنطقة العربية حوالي ٣٤٠ مليون نسمة، تمثل ٤,٩ في المائة من سكان العالم. ويتفاوت تعداد سكان بلدان المنطقة، من حوالي ٨٢ مليون نسمة في مصر إلى أقل من مليون واحد في كل من قطر وجيبوتي والبحرين. وخلال العقدين الأخيرين، بلغ معدل النمو السنوي للسكان في المنطقة ٢,٠٩ في المائة في المتوسط، مقارنة بمعدل ١,٥ في المائة في السنة في العالم، مع زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية من ٤٤ في المائة إلى ما يقارب ٥٥ في المائة. وتراوحت نسبة سكان المناطق الريفية في عام ٢٠٠٨ بين ٤,٠ في المائة في الكويت و ٥٧,٠ في المائة في اليمن. وفي الوقت ذاته تتفاوت حالة التنمية في المنطقة، حيث الفقر هو مشكلة خطيرة في عدد من البلدان العربية^(١).

٣ - وقد أُعد هذا التقرير بهدف استعراض التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ الالتزامات والمقاصد والأهداف المتعلقة بالمجموعة المواضيعية المحددة لدورة التنفيذ (٢٠١٠-٢٠١١) للجنة التنمية المستدامة. وسيُعرض التقرير على لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة. ويتناول التقرير أيضاً التحديات والفرص المتصلة بتنفيذ هذه المقاصد والأهداف في المنطقة العربية، كما يُبرز مجالات العمل ذات الأولوية لمواصلة التنفيذ في المجالات المواضيعية الخمسة.

٤ - وإعداد هذا التقرير جرى في عملية تعاون بين جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه الجهات أعدت تقريراً إقليمياً شاملاً حول كل من المجالات الخمسة للمجموعة المواضيعية، ونظمت اجتماعين إقليميين للخبراء هما "المائدة المستديرة الثانية للإنتاج والاستهلاك المستدام (٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)"، و "اجتماع الخبراء

(١) انظر United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. *World*

Population Prospects: The 2008 Revision (2009).

حول النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغيّر المناخ (٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، حيث عرضت نتائج التقارير الإقليمية على خبراء البلدان الأعضاء في مجالات (النقل، والطاقة، والبيئة والتعدين)، كما تمت مناقشة مخرجات التقارير وتوصيات الاجتماعين خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي (RIMs) الذي عُقد في إطار اجتماعات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي (٤-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ويتضمن التقرير إسهامات البلدان والتعليقات الواردة منها قبل انعقاد الاجتماعات الإقليمية المشار إليها وأثناءها.

٥ - ويتألف التقرير من خمسة فروع رئيسية بشأن: النقل من أجل التنمية المستدامة، والمواد الكيميائية، وإدارة المخلفات (الصلبة والخطرة)، والتعدين، والإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام.

ثانياً - النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية^(٢)

ألف - الوضع الراهن لقطاع النقل في المنطقة العربية

٦ - يسهم قطاع النقل العربي مساهمة كبيرة في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة، فضلاً عن إسهامه في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وذلك من خلال تسهيل انتقال الأفراد ونقل البضائع بين بلدان المنطقة. غير أن للأنشطة المتصلة بالنقل آثاراً بيئية متعددة على الموارد الطبيعية، منها تلوث الهواء والمياه وما ينجم عنهما من مشاكل الصحة العامة. ويتسبب قطاع النقل في المنطقة العربية بنسبة حوالى

(٢) استبيان حول النقل المستدام في الدول العربية، ٢٠٠٩.

- Statistical Abstract of the ESCWA Region - Transport part "various issues", Twenty-Seventh Issue.

- Energy Statistics of Non-OECD Countries, 2008 Edition, International Energy Agency (IEA) Statistics.

- Environment 2007 - International Conference on Integrated Sustainable Energy Resources in the Arid Regions, 28 January to 1 February 2007, Abu Dhabi.

- Transport and Sustainable Development in the ESCWA Region, background paper no. 8, DESA, DSD-9, 16-27 April 2001, New York.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحسين كفاءة الطاقة واستخدام الوقود الأحفوري الأنظف في قطاعات مختارة في بعض بلدان الإسكوا، الجزء الثاني: استخدامات الوقود الأحفوري الأنظف، E/ESCWA/SDPD/2005/1(Part II)، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

- تقرير عن الردود على استبيان لتحسين السلامة المرورية على الطرق: تحديد الأهداف الوطنية والإقليمية لخفض ضحايا حوادث المرور على الطرق في دول الإسكوا، ٢٠٠٩.

٢٢ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، ٨٥ في المائة منها مصدره النقل البري. وعلى ذلك، يتطلب هذا الواقع اتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق استدامة قطاع النقل في المنطقة العربية، مع الحفاظ على دوره الفاعل في تحقيق التنمية.

٧ - وشهد قطاع النقل في المنطقة العربية نموا كبيرا خلال العقد الماضي حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعدد المركبات في المنطقة ٤,٢ في المائة خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٨، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو السنوية للبلدان النامية (٢,٨ في المائة). وتشكل سيارات الركاب في البلدان العربية نحو ٦٠ في المائة من إجمالي أسطول النقل البري، في حين تشكل الشاحنات والحافلات نحو ٢٨ في المائة و ٣ في المائة على التوالي. وفي عام ٢٠٠٥ بلغ الاستهلاك الإجمالي من البنزين والديزل في مركبات النقل البري في المنطقة العربية باستثناء جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا، حوالي ٨٢٠ مليون طن من البترول المعادل، أي ما يعادل ٥١ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية بالمنطقة.

٨ - والأنماط المتبعة في إدارة المرور وفي التخطيط الحضري، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الوعي العام بالإجراءات المرورية السليمة، تؤدي إلى ضعف التحكم في سلاسة المرور. كما أن ازدحام المرور هو مشكلة متفاقمة في المنطقة العربية بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم حركة المرور في السنوات الأخيرة، لا سيما في المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون نسمة كالقاهرة وبغداد وبيروت ودمشق، وذلك نتيجة لموجات التزوح من الريف إلى الحضر.

٩ - كما إن دعم أسعار الوقود وعدم وجود أسطول نقل عام فاعل وآمن بالإضافة إلى ارتفاع متوسط أعمار مركبات النقل البري إلى ١٥ عاما "باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي" وانخفاض معدلات الصيانة والإصلاح للمركبات، يترتب عليه انخفاض في كفاءة استخدام الطاقة وارتفاع في معدلات استهلاكها للنقل، وبالتالي زيادة معدلات انبعاث غازات الدفيئة من المركبات، الأمر الذي يعوق إمكانية تحقيق استدامة هذا القطاع، ويتطلب تطوير التشريعات والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

باء - التقدم المحرز

١٠ - بذلت البلدان العربية جهودا حثيثة لتحقيق استدامة قطاع النقل على الصعيدين الإقليمي والمحلي، فسنت التشريعات، وعدلت الأنظمة، ووضعت الخطط والاستراتيجيات، وأصلحت البنى التحتية وطورها. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال قطاع النقل العربي يعاني من مشاكل متعددة، ولا يزال يتطلب الكثير من الإجراءات لتحقيق الاستدامة، وفيما يلي أهم ملامح التقدم المحرز في المجالات الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة القطاع:

١ - السياسات والتدابير اللازمة لتحسين إدارة قطاع النقل

١١ - اتخذت البلدان العربية مجموعات مختلفة من السياسات والتدابير الهادفة إلى تحسين إدارة قطاع النقل، ولا سيما من خلال ما يلي:

(أ) تطوير وسائل النقل العام لتخفيف ازدحام المرور والحد من مدة التنقل حيث تم إدخال شبكات المترو (في كل من مصر ودي) وتطوير شبكات السكك الحديدية القائمة في مصر، والتخطيط لإدخال القطارات في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية، إلا أن اتخاذ مزيد من التدابير لدعم النقل العام ما زال في مقدمة احتياجات بلدان المنطقة؛

(ب) تحسين التخطيط المدني وإدارة المرور الذي اعتمده عدد من البلدان العربية لتطوير البنى التحتية لمدها وشبكات طرقها خلال السنوات الماضية (السعودية ومصر وقطر وسوريا) كما تم تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة لإدارة المرور؛

(ج) برامج اختبار الانبعاثات من المركبات، والتي تم تطبيقها في كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والأردن، ولبنان والكويت، وقدرت الدراسات أن متوسط خفض استهلاك الوقود من المركبات سيبلغ نحو ١٥ في المائة؛

(د) استبدال السيارات القديمة بأخرى جديدة للحد من تلوث الهواء وضمان سلامة المرور، حيث اعتمدت كل من السلطات الأردنية والمصرية خططاً وطنية لاستبدال أسطول سيارات الأجرة القديمة العاملة في المدن الكبرى بسيارات جديدة، وذلك بتوفير الإعفاءات الجمركية والضريبية لأصحاب سيارات الأجرة والحافلات لشراء سيارات جديدة.

٢ - اعتماد التكنولوجيا المتقدمة في مجال النقل

١٢ - اتجهت بلدان المنطقة إلى البدء في إدخال هذه التكنولوجيات إلى أساطيل النقل، وتركزت أساساً في استخدام أنواع الوقود الأنظف خاصة الغاز الطبيعي الذي حققت بعض بلدان المنطقة ومنها مصر تقدماً ملحوظاً في إدخاله إلى سيارات الأجرة، بينما بدأت الجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة في هذا التوجه. ولا تزال السيارات الكهربائية محدودة في المنطقة العربية، مع أن دولاً مثل قطر ومصر تجري دراسات جدوى وتنفذ مشاريع تجريبية على الحافلات العاملة بالطاقة الهجين والسيارات الكهربائية.

٣ - تحسين مواصفات الوقود

١٣ - وجهت البلدان العربية جهوداً كبيرة ومتفاوتة في هذا المجال، سواء لتحسين نوعية الوقود، أم لاستخدام الوقود الأحفوري الأنظف، حيث اتخذت تدابير ملموسة للحد من الكبريت في الوقود بشكل رئيسي في البحرين والأردن والكويت ولبنان وفلسطين وقطر. كما بذلت أغلب بلدان المنطقة جهوداً لإزالة الرصاص من البترين وخفض الرصاص من المازوت. ومن المشجع الملاحظة أن جميع كميات البترين المستهلكة حالياً في المنطقة باتت تقريباً خالية من الرصاص.

٤ - تعزيز شبكات الطرق والنقل في المناطق الريفية

١٤ - وضعت البلدان العربية مخططات ونفذت مشاريع لتعزيز شبكات النقل إلى جميع المناطق على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومنها ما يلي:

(أ) على الصعيد الوطني: خصصت البلدان العربية ولا سيما الأردن وقطر ومصر ميزانيات لتمويل مشروعات إصلاح شبكات الطرق القائمة وتوسيع وصيانة الشبكات المؤدية إلى المناطق الريفية والنائية وصيانة الطرق على الصعيد الوطني مع بناء جسور وأنفاق جديدة؛

(ب) على الصعيد الإقليمي: تخطط البلدان العربية لعدد من الجسور وخطوط السكك الحديدية التي تربط بينها دعماً للتعاون الإقليمي ومنها: (١) بناء جسر بين قطر والبحرين (من أطول الجسور المعلقة في العالم، بطول ٤٠ كيلومتراً فوق البحر)؛ (٢) مد شبكة للسكك الحديدية تربط بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ (٣) مشروع مد خط سكة حديد بين السودان ومصر؛ (٤) كما وضعت الأردن مخططاً لشبكة السكك الحديدية التي تربط بين المراكز المدنية في الأردن والبلدان المجاورة؛ (٥) "طريق سلوى الدولي" الذي يربط بين قطر والمملكة العربية السعودية.

٥ - تعزيز النقل الآمن

١٥ - أنشأ العديد من البلدان العربية كيانات أو أكثر يُعنى بالسلامة المرورية وكما أن لدى معظمها خططاً استراتيجية وطنية للحد من حوادث المرور. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تأسيس المنظمة العربية لسلامة المرور لتعزيز التعاون والتكامل بين البلدان العربية في هذا المجال. وتواصل الإسكوا تنفيذ مشروع حول الأهداف الوطنية والإقليمية للحد من عدد الوفيات بسبب المرور على الطرق.

٦ - تطوير الأطر المؤسسية والمعايير

١٦ - حقق العديد من البلدان العربية تقدماً ملحوظاً في إصدار معايير، لتنظيم الممارسات المتعلقة بالنقل والتي تتضمن مواد تحظر استخدام آلات أو محركات أو مركبات تولد انبعاثات تتجاوز الحدود المسموح بها.

١٧ - اعتمدت البلدان العربية إعلان الكويت الصادر عن مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي شدد على الربط بين شبكات النقل البري والبحري والجوي بين البلدان العربية وتحقيق استدامتها باعتبارها الشرايين الرئيسية للتجارة والسياحة والاستثمار وحركة العمالة داخل المنطقة العربية، كما تضمن الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ نصوصاً بشأن استخدام مصادر الطاقة النظيفة، بما في ذلك في قطاع النقل.

جيم - التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية

١٨ - ما زالت البلدان العربية تواجه تحديات حمة في الوصول إلى تعزيز استدامة قطاع النقل وفيما يلي أهم التحديات:

(أ) ضعف أو غياب التكامل بين السياسات والخطط الهادفة لتحقيق استدامة القطاع مع عدم كفاية الأطر المؤسسية والتنظيمية وآليات التنفيذ القائمة؛

(ب) آليات التنفيذ غير الملائمة؛

(ج) غياب الخبرة التقنية ومحدودية برامج التوعية وبناء القدرات مع محدودية أو غياب آليات التمويل والتسليف؛

(د) غياب البيانات والمعلومات اللازمة لتخطيط برامج لقطاع النقل.

١٩ - في سبيل تطوير دور قطاع النقل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ينبغي أن تعمل البلدان العربية على المستويين الوطني والإقليمي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات للنقل المستدام تراعي ظروف كل دولة وتأخذ في الاعتبار مجالات العمل التالية:

(أ) على الصعيد الوطني

١' استعراض وتقييم استراتيجيات النقل الوطنية الحالية والعمل على تنفيذها وتحديثها بالاعتبارات اللازمة لتعزيز النقل المستدام مع إنفاذ القوانين

- والتشريعات ذات العلاقة لجميع وسائط النقل وخاصة النقل البري وذلك في إطار من التشاور مع جميع الأطراف المعنية؛
- ٢' إعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير النقل العام، خاصة السكك الحديدية والمترو، وزيادة حمولة مركبات النقل العام داخل المدن؛
- ٣' تحسين كفاءة صيانة المركبات، وتحسين مواصفات الوقود مع تطبيق برامج معاينة واختبار الانبعاثات؛
- ٤' تحسين حركة المرور وجعلها أكثر أماناً، وتعزيز التنقل الآمن؛
- ٥' تحسين التخطيط المدني واستخدام الأراضي بما يؤدي إلى اختصار مسافات التنقل، وتحسين البنية التحتية لتكون مراعية للبيئة.
- (ب) على الصعيد الإقليمي
- ١' استعراض السياسات والتشريعات القائمة في البلدان العربية ووضع إطار تشريعي إقليمي يستند إليها وإلى متطلبات النقل المستدام من خلال المجالس الوزارية القائمة، مع تبادل الخبرات بين البلدان العربية لدعم الاستراتيجيات الموصى بها؛
- ٢' تيسير الجهود الرامية إلى تعبئة الأموال المحلية والإقليمية والدولية لتمويل المشاريع ذات الأولوية العالية في مجال النقل المستدام في البلدان العربية؛
- ٣' دعم التنسيق والتعاون الإقليمي لبناء القدرات في مجال النقل المستدام؛
- ٤' تنظيم حملات توعية وطنية وإقليمية حول السلامة البيئية وسلامة المرور لجميع الفئات.

ثالثاً - الكيمياءات^(٣)

ألف - الوضع الراهن لإدارة الكيمياءات في المنطقة العربية

٢٠ - ساهمت البلدان العربية بفاعلية في عملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي بدأت في عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال اللجنة التحضيرية، وعلى عدة

(٣) إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، القطاع الاقتصادي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمياءات في الدول العربية، ٢٠٠٩.

مراحل وقطاعات وبمشاركة ممثلين من الحكومات ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح. كما ساهمت في إصدار عدة وثائق هي: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية. وذلك خلال المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى التي عقدت في دبي في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٢١ - لقد كان للبلدان العربية دوراً مميزاً في عملية التحضير لصياغة الهيكل العام للنهج الاستراتيجي، كما كان لها دوراً إيجابياً في إدراج بناء القدرات والاتجار الدولي غير المشروع ضمن الأهداف الواردة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات. هذا وقد تقدمت البلدان العربية بإعلان وزاري صدر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته السابعة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) أكد التزامها بتنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية.

باء - التقدم المحرز

٢٢ - تدعم البلدان العربية النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية كآلية لتيسير جهودها وتنسيق السياسات العامة نحو تحقيق هدف خطة جوهانسبرغ، الرامي إلى التوصل بحلول عام ٢٠٢٠، إلى طرق تقلل إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية الخطيرة الناتجة عن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها على البيئة والصحة البشرية. واعتمدت وفود البلدان العربية التي اجتمعت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩ إعلاناً سياسياً رفيع المستوى بشأن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية، والذي يعتبر تأكيداً على موقف البلدان العربية تجاه تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٢٣ - أحرزت البلدان العربية تقدماً في تنفيذ النهج الاستراتيجي على النحو التالي:

(أ) إدراج النهج الاستراتيجي ضمن جدول أعمال الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتم من خلاله ما يلي:

١' إنشاء وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للكيميائيات؛

٢' إصدار خطة العمل العربية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛

٣' إصدار الخطوط الإرشادية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛

٤' إصدار المعايير اللازمة لتحديد الأولويات على المستوى العربي؛

- (ب) تسمية جهات الاتصال الوطنية في العديد من البلدان العربية، وإنشاء لجان على المستوى الوطني تضم جميع أصحاب المصلحة؛
- (ج) تم إنشاء وتفعيل عدد من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في البلدان العربية، حيث العمل جار حالياً على إنشاء شبكة إقليمية لتبادل الخبرة والمعارف؛
- (د) وضع وتنفيذ البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجالات التجارة والبيئة، وإنشاء عدد من اللجان الإقليمية للتجارة والبيئة من خلاله. كما تم إعداد قائمة استرشادية عربية للسلع البيئية اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة؛
- (هـ) إعداد دراسة عن مدى كفاءة التشريعات البيئية في البلدان العربية للوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات البيئية، وإعداد دليل استرشادي عربي لتطوير وتحديث التشريعات؛
- (و) استمرار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجال الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة؛ مع عقد العديد من الدورات التدريبية في الموضوعات ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي؛
- (ز) أعد المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للبلدان العربية التابع لاتفاقية بازل مسودة لاستراتيجية عربية للحد من الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة ويجري العمل على اتخاذ إجراءات لدراسة اعتمادها.

جيم - التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية

١ - التحديات

٢٤ - يواجه تطبيق النهج الاستراتيجي لإدارة الكيماويات عدداً من التحديات منها:

- (أ) عدم وجود آلية مالية دولية مستدامة لتنفيذ النهج الاستراتيجي وعدم كفاية الموارد الوطنية المتوفرة (موارد مالية وفنية ومختبرات معتمدة، وغيرها) لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية؛
- (ب) عدم كفاية التشريعات وضعف إنفاذ القائم منها، مع وجود تباين في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية وتداعيات ذلك على التنفيذ الوطني والإقليمي لبعض هذه الاتفاقيات؛
- (ج) عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في نقل التكنولوجيا وتوفير البدائل الآمنة وبناء القدرات؛

(د) عدم استكمال إنشاء اللجان الوطنية وعدم تطور التنسيق والتوافق بين المؤسسات الوطنية المعنية بالنهج الاستراتيجي والعمليات الحالية، مما أدى إلى افتقار عدد من البلدان العربية إلى قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني والإقليمي العربي؛

(هـ) صعوبات في التنفيذ بسبب تعدد الأطراف ذات العلاقة وتعدد جوانب النهج الاستراتيجي، البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية؛ مع صعوبة الحصول على المعلومات بشأن الكثير من المواد الكيميائية المستخدمة حالياً وعدم وجود قواعد بيانات محدثة ومكتملة للمواد الكيميائية؛

(و) عدم كفاية الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة، وعدم توافر المعايير والطرق والمعلومات العلمية الموضوعية لتقييم آثار المواد الكيميائية وأخطارها على المستوى الإقليمي العربي.

٢ - مجالات العمل ذات الأولوية

٢٥ - على المستوى الوطني والعربي، يجب العمل على ما يلي:

(أ) تطبيق مبدأ حساب المخاطر وتحليلها وتقييمها مع وضع معايير لحساب اقتصاديات التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للكيميائيات؛

(ب) إيجاد الآليات المناسبة لمعالجة التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية، بما في ذلك تقييم وتحديث المختبرات والمعامل المتخصصة والعمل على اعتمادها وتفعيل التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

(ج) تعزيز مبدأ الشراكة وضممان مشاركة أوسع وأكبر لأصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي مع توفير فرص التدريب المكثف على النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛

(د) إعداد استراتيجية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

(هـ) توفير قواعد البيانات والمعلومات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة حالياً وسهولة النفاذ إليها لتغطي دورة حياة المادة مع تبادل الخبرات بشأن نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير البدائل الآمنة.

٢٦ - أمّا على المستوى الدولي، فيجب السعي لدى الدول المتقدمة والمجتمع الدولي لتوفير الآليات والأطر الدولية التي تعزز إمكانات الدول النامية في تنفيذ النهج الاستراتيجي ومنها:

(أ) تضمين كل ما يتعلق بإدارة الكيمائيات وما يتم من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ضمن النهج الاستراتيجي، مع الحفاظ على النسق والآليات المتبعة في إدارة هذه المواضيع؛

(ب) اعتماد آلية مالية دولية مستدامة تمتاز بالحركية والانسجام مع واقع الثغرات الواضحة في إمكانات تطبيق النهج الاستراتيجي في الدول النامية، وتعمل على توفير فرص مقارنة لدى الدول المختلفة في تطبيق النهج الاستراتيجي؛

(ج) التزام جميع الدول، المتقدمة منها خاصة، بتسهيل تدفق المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة لتحسين إدارة الكيمائيات، مع توفير شروط ميسرة وتقديم الدعم المثالي لتنفيذ النهج ونقل التكنولوجيا الحديثة؛

(د) وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورشات عمل موسعة لتوعية جميع الجهات أصحاب الشراكة، حول أهمية تطوير برامج إدارة المواد الكيميائية والمردود النفعي لهذه الإدارة، وبرامج مماثلة للتوعية المجتمعية حول خطورة الكيمائيات مع الترويج لها إعلامياً؛

(هـ) تطوير خطة العمل العالمية لتكون متوافقة مع احتياجات الدول النامية وظروفها؛

(و) تعزيز التعاون في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا مع تقديم الدعم والتمويل إلى الدول النامية لتطوير وإنشاء مراكز بحثية متخصصة؛

(ز) توفير وتحسين الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة، بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً - إدارة المخلفات في المنطقة العربية^(٤)

٢٧ - تتعدد القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للنفايات في المنطقة العربية وتباين بين دولها، حيث تشكل في حد ذاتها تحدياً كبيراً لا من حيث ضخامة المشكلة وآثارها الاقتصادية والبيئية فحسب، بل أيضاً بسبب النقص في البيانات والإحصاءات العلمية الحديثة التي تمكن من إتمام تقييم موضوعي لواقع المشكلة، واقتراح الحلول لكيفية التعاطي معها.

٢٨ - تنتج المخلفات الصلبة والخطرة عن قطاعات اقتصادية وخدمية متعددة في البلدان العربية، حيث تتمثل المخلفات الصلبة في كل من المخلفات الزراعية والصناعية والمخلفات الصلبة البلدية، وتتضمن المخلفات الخطرة والنفايات الطبية والمخلفات الإلكترونية.

ألف - الوضع الراهن لإدارة المخلفات

٢٩ - إن الإدارة السليمة للمخلفات تتطلب مجرد التخلص المأمون منها أو استرجاعها وتسعى إلى معالجة المشكلة من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن تحملها. وتتفاوت كيفية إدارة المخلفات بتباين أنواعها، ومع أن المخلفات تختلف بأنواعها، فهي تشابه فيما بينها من ناحية تعاطي القطاع الرسمي بكيفية إدارتها ومن ناحية الحاجة إلى الاستفادة من تقنيات متقدمة في معالجتها أو توعية الجمهور والمؤسسات والشركات المعنية بعواقبها البيئية والصحية والاقتصادية.

٣٠ - ففي مجال المخلفات البلدية الصلبة التي تنتج من المنازل والمؤسسات التجارية والتعليمية والصحية، فقد تولد في المنطقة العربية منها نحو ٨٣ مليون طن في عام ٢٠٠٧، معظمها من المواد العضوية. وتفتقر الجهود المبذولة على المستوى الوطني إلى الإحصاءات

(٤) إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المخلفات الصلبة البديلة في الدول العربية، الوضع القائم، التحديات، أساليب التفعيل، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

- مركز اتفاقية بازل للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية، نظرة عامة على إدارة المخلفات الخطرة بالمنطقة العربية.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، تدوير المخلفات الزراعية في الدول العربية، ورقة عمل مقدّمة إلى المؤتمر الإقليمي حول النقل المستدام بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٨-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، مملكة البحرين، تقرير حول إدارة النفايات الطبية الخطرة في الوطن العربي - بين الواقع والمأمول، ٢٠٠٩.

(CEDARE), The Status - Hossam Allam, Centre for Environment and Development for the Arab Region
of E-Waste Management Practices in the Arab Region

الحديثة والمنظمة وإلى التقييم الموضوعي لوضع المخلفات البلدية، وإتمام دراسات علمية لتقنين أوضاعها.

٣١ - أما بالنسبة إلى المخلفات الزراعية التي أنتجَ العالم العربي نحو ٥٠٠ مليون طن منها في عام ٢٠٠٤، ومعظمها، أي ٨١ في المائة، من مخلفات الإنتاج الحيواني، فإن إعادة تدويرها يتم بشكل محدود سواء عن طريق تغذية الحيوانات بشكل علف أو في تجفيفها لاستخدامها كوقود تقليدي أو كأسمدة عضوية أو في إنتاج الكحوليات وتصنيع أنواع من الخشب المضغوط والورق.

٣٢ - ففي مجال المخلفات الخطرة مثلاً، تتفاوت إدارة هذه المخلفات بين البلدان العربية التي تولد ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف طن من هذه المخلفات في السنة. ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من البلدان العربية طورت استراتيجيات للإدارة السليمة للمخلفات الخطرة وأنظمةً لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

٣٣ - فيما يتعلق بالمخلفات الطبية الخطرة، فرغم تطبيق التشريعات الوطنية والالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية، لم ترق الجهود المبذولة إلى مستوى العمل الشامل والمتكامل الذي ينبغي القيام به على المستوى الوطني. فهذا التطبيق ينقصه توفير الموارد المالية والفنية اللازمة والمعلومات الضرورية، فإدارة ٣٣٠ ألف طن سنوياً في العالم العربي من هذه النفايات لا يتم بمجرد حرقها في ٤٤٥ محطة غير مستوفية للشروط البيئية، بل ينبغي أن يتم ضمن إطار استراتيجية أشمل للإدارة المتكاملة للمخلفات.

٣٤ - أما بالنسبة إلى المخلفات الإلكترونية التي تشمل جميع المعدات والأدوات الكهربائية والمنزلية التي أصبحت خارج الخدمة، فلا تزال التوعية بأخطارها ضعيفة للغاية في العالم العربي على كافة المستويات. لذا فإن الأولوية في تطوير إدارتها هي التوعية وجمع البيانات المتعلقة بها، مع تنفيذ مشاريع ريادية ووضع إطار تنظيمي وقانوني ينظم كيفية التعامل معها.

٣٥ - أما بالنسبة إلى المخلفات الصناعية فإن التقدم الصناعي والتكنولوجي أدّى إلى ازدياد حجم المخلفات الصناعية، سواءً أكانت سائلة أو صلبة أو غازية، وأصبحت تؤدي إلى مخاطر صحية وبيئية. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ حجم هذه المخلفات في المنطقة نحو ٨٩,٦ مليون طن سنوياً. مما يعادل حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ طن من المخلفات الصلبة يومياً، ويعالج أقل من ٢٠ في المائة من هذه المخلفات بالطرق التقليدية أو الحديثة، فيما يعاد تدوير ما لا يزيد على ٥ في المائة منها.

٣٦ - تقدر الإحصاءات حجم الثروة المهدرة في البلدان العربية من جراء عدم الاهتمام بالاستثمار في مجال المخلفات سنوياً بنحو خمسة مليارات دولار، ويضاف إليها تكلفة مقاومة

الآفات والأمراض والحشرات التي تنتج من تراكم هذه المخلفات. وتنفق البلدان العربية نحو ٥,٢ مليار دولار سنوياً لمقاومة الأضرار الناتجة عن عدم تدوير ومعالجة مصادر المخلفات المختلفة.

٣٧ - تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي ما يتم جمعه من المخلفات لا يتعدى ٥٠ في المائة من حجمها، وأن تكلفة جمع ودفن هذه المخلفات تتجاوز ٨٥٠ مليون دولار. كما تعد الاستثمارات العربية في مجال تدوير المخلفات بصفة عامة محدودة لا تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار، ولا تتعدى كونها محاولات فردية وبإمكانات ضعيفة، بينما يجب إنشاء صناعات متكاملة وقوية قادرة على إعادة تدوير المخلفات والاستفادة مما تنتجه من ورق وزجاج وأسمدة وبلاستيك ومواد أخرى.

باء - التقدم المحرز

٣٨ - بذلت البلدان العربية بعض الجهود للتعامل مع مشكلة الإدارة السليمة للمخلفات، إلا أنها ما زالت غير كافية. وقد تضمن التقدم المحرز إصدار عدد من القوانين والأنظمة الهادفة إلى تنظيم العمل في إدارة المخلفات مع بذل جهود حثيثة لتوفير التمويل والتدريب اللازمين لبرامجها. وفي هذا الإطار، وقعت معظم البلدان العربية على اتفاقية بازل لنقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في محاولة للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال وتكييف تطبيقها ليتلاءم مع خصائص كل بلد. وتبنت جامعة الدول العربية مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تركز على الإدارة السليمة للمخلفات باعتبارها أحد عوامل تحقيق التنمية المستدامة. كما اعتمد "المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" في عام ٢٠٠١ "النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية". ومع أن عدداً قليلاً من البلدان العربية قد أصدر قوانين خاصة بالمخلفات إلا أن لدى معظمها قوانين متعلقة بالبيئة تتضمن مواد خاصة بالمخلفات.

٣٩ - في إطار التعاون العربي المشترك وجهت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة جهوداً لدعم أنشطة البلدان العربية في هذا المجال منها:

(أ) الترويج لإنشاء المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في البلدان العربية، حيث تم إنشاء مراكز وطنية في كل من المغرب وتونس ومصر ولبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والإمارات العربية المتحدة؛

(ب) عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل التي تناولت الواقع والحلول المطروحة لقضايا هامة منها "إدارة المخلفات الصلبة القابلة للتدوير وإعادة الاستخدام"،

و ”الاتجاهات الحديثة في إدارة المخلفات الملوثة للبيئة“، و ”المردود الاقتصادي والبيئي لإعادة تدوير المخلفات الصناعية“، و ”معالجة مياه الصرف الصحي“، و ”تدوير المخلفات البلاستيكية“، و ”الإدارة الآمنة بيئياً للمخلفات الإلكترونية والكهربائية“.

جيم - التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية

١ - التحديات

٤٠ - على الرغم من أن عدداً من بلدان المنطقة قد أعد الاستراتيجيات والسياسات والخطط ونفذ العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة بإدارة المخلفات على اختلاف أنواعها، فما زال تحقيق الإدارة المستدامة للمخلفات يواجه العديد من التحديات التي أدت إلى تباطؤ التنفيذ، منها:

(أ) عدم وجود بيانات معلوماتية أو إحصائية دقيقة أو عمليات جرد موثقة عن كميات المخلفات من مصادرها المختلفة التي تنتج في القطاعات المختلفة بالبلدان العربية؛

(ب) عدم كفاية التشريعات وضعف الإنفاذ، فقد وضعت بعض البلدان أطر عمل تنظيمية ولكن ينقصها القدرة الإدارية على التنفيذ والالتزام الفعال؛

(ج) هشاشة البنية الأساسية لإدارة المخلفات بما في ذلك المخلفات الخطرة، بالإضافة إلى افتقار عدد من البلدان العربية إلى قدرات الإدارة السليمة للمخلفات بأنواعها كافة؛

(د) غياب الخطط الوطنية الشاملة للتعامل مع المخلفات الصناعية وعدم استكمال إنشاء اللجان الوطنية في العديد من البلدان العربية، وبالنسبة للبلدان التي شكلت هذه اللجان يوجد لدى معظمها صعوبة في مشاركة كافة القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة؛

(هـ) قلة كفاءة القدرات البشرية المتخصصة مع ضعف الوعي في البلدان العربية بأهمية ودور الإدارة المتكاملة للمخلفات، إضافة إلى تراخي المؤسسات الحكومية وابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المجال؛

(و) يعاني القطاع الصناعي، وخاصة المؤسسات الصغيرة، في معظم أقطار المنطقة من عدم امتلاك نظم إدارة حديثة وجيدة، مما يجعل إقامة إدارة متكاملة للنفايات مكلفاً جداً؛

(ز) عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وتوفير البدائل الآمنة وبناء القدرات إلى الدول النامية، وبما يساعد على التقليل من المخلفات؛

(ح) صعوبة التوافق في إجراءات تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنفايات الخطرة، ووجود تباين في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية وتداعيات ذلك على التنفيذ الوطني والإقليمي العربي.

٢ - مجالات العمل ذات الأولوية

٤١ - على المستوى الوطني فإن أهم المجالات ذات الأولوية للعمل خلال المرحلة القادمة هي:

(أ) وضع استراتيجية متكاملة لإدارة المخلفات بأنواعها المختلفة على المستوى الوطني في كل من البلدان العربية تستند إلى تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للمخلفات التي تشمل حصرها وتصنيفها وتحديد مصادرها وخطورتها ووضع آلية استخدامها، مع بحث البدائل المناسبة والأمنة لمعالجتها؛

(ب) تبني منهجية الإنتاج الأنظف واتباع أفضل الممارسات البيئية للحد من تولد المخلفات وإنتاج سلع متوافقة بيئياً ومراعاة سلامة القوى العاملة، مع تعظيم الاستفادة من المخلفات؛

(ج) إنشاء أنظمة للرصد والتدقيق والمتابعة بغية توفير سلسلة زمنية من البيانات اللازمة للتعرف بدقة على مستوى كفاءة وفعالية أي نشاط مع الاستفادة من البيانات في تحديث الاستراتيجيات.

٤٢ - أما على المستوى الإقليمي والدولي فعلى البلدان العربية السعي إلى ما يلي:

(أ) إنشاء نظام عربي للبيانات والمعلومات يسهل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والتخطيط والتقييم وتحديد المشاكل والاحتياجات؛

(ب) وجوب اعتماد آلية مالية دولية واضحة تعمل على توفير فرص مقاربة لدى الدول المختلفة في تنفيذ الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) إعداد خطة عمل عربية تكون قابلة للتطوير ومتوافقة مع الاحتياجات الحقيقية للدول المختلفة والإمكانيات المتوفرة لديها؛

(د) تفعيل وتحديث التشريعات القائمة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، مع توفير القدرات البشرية وآليات إنفاذ فعالة لها على جميع المستويات وفرض غرامات مالية على المخالفين؛

(هـ) إعداد وتنفيذ حملات توعية شاملة في مختلف وسائل الإعلام لتوضيح فوائد الإدارة المتكاملة للنفايات، وتشجيع المنشآت الوطنية للحصول على "الأيزو ١٤٠٠٠"، شهادة نظام إدارة البيئة؛

(و) وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورشات عمل موسعة تهدف إلى رفع مستوى الإدراك لدى كافة الجهات أصحاب الشراكة، حول أهمية تطوير برامج إدارة المخلفات الصناعية والمردود النفعي لها، والعمل على تنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المختلفة للتوعية بالإدارة؛

(ز) دعم وبناء القدرات المؤسسية اللازمة وتنمية الموارد البشرية في مجال إدارة المخلفات، وفي مجال تقييم التكنولوجيات واختيارها، مع دعم البحوث المتعلقة بإدارة المخلفات الصناعية؛

(ح) ضرورة توفير البدائل الآمنة وسهولة الوصول إليها وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة، وتوفير مرافق ملائمة لمعالجة النفايات الخطرة والتخلص الآمن منها؛

(ط) إعداد تحليل مالي لاقتصاديات إدارة المخلفات الصلبة من حيث عمليات فرزها من المنبع وجمعها ونقلها والتخلص منها؛

(ي) تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإدارة المتكاملة للمخلفات الصناعية من خلال إشراكه في رسم السياسات العامة وتشجيعه على الاستثمار في تصنيع المعدات في هذا المجال؛

(ك) تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية المنظمة لحركة المخلفات الخطرة عبر الحدود الدولية والمشاركة في أنشطة هذه الاتفاقيات.

خامساً - التقدم المحرز في مجال التعدين^(٥)

ألف - الوضع الراهن في مجال التعدين في المنطقة العربية

٤٣ - تتوفر في البلدان العربية خامات معدنية متعددة مثل خام الفوسفات والحديد والذهب والصخور الصناعية وغيرها. وقد تم تطوير أنشطة الاستكشاف والاستخراج والتصنيع في العديد من البلدان العربية، إلا أن ذلك ما زال قاصراً مقارنة بالثروات المتوفرة

(٥) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، إدارة الثروة المعدنية، تقرير عن التقدم المحرز في مجال التعدين والطاقات المتجددة في الدول العربية، حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وإمكانات الاستفادة منها. ويمثل استغلال هذه الموارد عنصراً هاماً يمكن أن يحقق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة.

باء - التقدم المحرز

٤٤ - كرست البلدان العربية جهوداً متعددة لتطوير إمكاناتها لاستثمار الثروات المعدنية منها:

(أ) إنشاء مراكز وطنية للاستشعار عن بعد، والبدء في تطوير قواعد بيانات جغرافية والتي تعد خطوة هامة لتمكين الدول من إجراء الدراسات الجيولوجية والفيزيائية والبيئية اللازمة لتحديد المجالات المحتملة للاستثمار والاحتياطات من المواد الخام المعدنية؛ مع إعداد برامج لتدريب الكوادر على استخدام نظم المعلومات الجغرافية، ولقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة نادياً ومكتبة لنظم المعلومات الجغرافية لهذا الشأن؛

(ب) بدأت غالبية البلدان العربية بتوفير أنظمة وقوانين مشجعة للاستثمار مما ساعد في زيادة الاستثمارات الموجهة إلى تطوير استغلال الثروات المعدنية في أراضيها، إلا أن هناك حاجة إلى مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم استغلال الثروة المعدنية بما يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والعالمية.

٤٥ - في إطار برامج العمل العربي المشترك، وإدراكاً لأهمية تحقيق التكامل العربي في مجال التعدين فقد أنجزت البلدان العربية الآتي:

(أ) إنشاء وتفعيل "المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين" التي تقوم بدور محوري في تعزيز التكامل العربي من خلال إعداد دراسات تفصيلية حول احتياجات الصناعة العربية من الخامات المعدنية المتوفرة في البلدان العربية ووضع استراتيجية وآلية توفيرها لتشجيع وتحفيز القطاع المحلي والأجنبي للاستثمار في أعمال الكشف عن الخامات المعدنية المتوفرة في الوطن العربي واستغلالها. وتعدّ المنطقة حالياً دراسة حول الاستثمار التعديني وتقييم قطاع الثروة المعدنية ومتطلبات تطويره في البلدان العربية. كما قامت المنطقة العربية برقمنة خريطة جيولوجية ومعدنية للمنطقة العربية؛

(ب) اتجه الحكومات العربية إلى تنمية صناعاتها التعدينية وتحقيق التكامل بينها في مجالات تنمية أعمال الاستخراج وتنمية أعمال التصنيع بالإضافة إلى تقوية الصناعات الغذائية المرتبطة بقطاع التعدين وذلك سعياً للحصول على حصة عادلة في السوق العالمية من الخامات والمنتجات النهائية؛

(ج) يعمل مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية حالياً على بلورة مشروع خطة عمل استراتيجية للشراكة العربية من أجل تنمية قطاع الثروة المعدنية تكون قابلة للتنفيذ في مجال جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وإنشاء كيانات اقتصادية عربية قادرة على المساهمة في مشاريع الاستثمارات التعدينية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

جيم - التحديات ومجالات العمل ذات الأولوية

١ - التحديات

- ٤٦ - إن هناك عدداً من التحديات التي تواجه تحقيق الطفرة المرجوة في مجال التعدين منها:
- (أ) قصور قواعد البيانات المتوفرة حالياً والحاجة إلى تطويرها ومحدودية التعاون العربي في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بتوافر الخامات واحتياجات السوق؛
- (ب) العوائق الجمركية والضريبية التي تحد من تنافسية الإنتاج مع قصور حوافز الاستثمار في عمليات الاستكشاف والاستخراج في المناطق الواعدة بوجود ثروات معدنية؛
- (ج) الحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين القائمة والعمل على إنفاذها.

٢ - مجالات العمل ذات الأولوية

- ٤٧ - تتطلب تطوير القدرات العربية في مجال التعدين ما يلي:
- (أ) العمل على استكمال بلورة مشروع خطة العمل الاستراتيجية للشراكة العربية من أجل تنمية قطاع الثروة المعدنية؛
- (ب) توفير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار داخل بلدان المنطقة في مجال التعدين والصناعات المرتبطة به، ودعوة المؤسسات المالية العالمية لدعم وتمويل المشاريع التعدينية في البلدان العربية؛
- (ج) التنسيق بين المؤسسات العربية القطرية في مجالات الاستشعار عن بعد والمسح الجيولوجي والاستكشاف والتعديني، وإجراء البحوث وتقديم الاستشارات والدراسات ذات الاهتمام المشترك وتبادل الإمكانات البحثية والفنية في قطاع التعدين بين البلدان العربية؛

(د) دعوة هيئات ومؤسسات المسح الجيولوجي والاستكشاف والتعديني المعدني في الدول العربية للتعاون مع نظيراتها في البلدان العربية في مجال البحث والتطوير والاستفادة من المختبرات التابعة لها من أجل تطوير وتنمية الموارد البشرية العربية؛

(هـ) النظر في إمكانية تأسيس وإنشاء جمعيات وغرف تعدينية في البلدان العربية للمساهمة والتنسيق في انفتاح القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الاستكشاف والتعدين، وتشجيع الاستثمار في المناجم الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالمناطق النائية في البلدان العربية؛

(و) التنسيق بين مراكز التدريب ومدارس التعدين في بلدان المنطقة بهدف تطوير المهارات والتدريب وخلق مراكز متميزة في التعدين وتوفير المعلومات العلمية والجيولوجية اللازمة لتطوير عمليات الاستخراج والتصنيع للمعادن.

سادساً - الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام

ألف - الوضع الراهن

٤٨ - بذلت البلدان العربية جهوداً حثيثة لإدراج السياسات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدام في إدارة القطاعات المختلفة وحققت في ذلك نتائج متباينة، سواء على مستوى القطاعات أو الدول. وقد تركزت الجهود على عدة قطاعات محددة وهي قطاعات الطاقة، والموارد المائية، والتنمية الريفية والسياحة، بالإضافة إلى ما يرتبط بذلك من قضايا إدارة النفايات والتعليم وأساليب العيش. إلا أن النتائج المحققة في هذه القطاعات ما زالت متفاوتة ومحدودة في مجموعها مما يتطلب توجيه جهود أكبر للبناء على ما تحقق والدفع في سبيل تحقيق أهداف الاستدامة في هذه القطاعات وغيرها، مع التركيز على الإجراءات والتي يمكن أن تبرز نتائجها بشكل أسرع وأعمق، على أن يواكب ذلك برامج وطنية وإقليمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة وتوطينها.

٤٩ - فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فإنه يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية ويتميز بوجود قطاع ضخم للنفط والغاز، وقطاع كبير لإنتاج الكهرباء يعتمد في أكثر من ٩٠ في المائة على موارد النفط والغاز أيضاً. وبالرغم من توفر مصادر الطاقة المتجددة فما زال إسهامها في خليط الطاقة محدوداً، ومع أن القطاع يؤدي دوراً حيوياً في الوفاء باحتياجات التنمية ويساهم مساهمة كبيرة في الاقتصادات العربية، فإن أنماط الإنتاج والاستهلاك في القطاع ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحسين ورفع الكفاءة. وما زال ٢٠ في المائة من السكان لا تصلهم خدمات الطاقة الحديثة. لذا ما زالت هناك حاجة إلى توجيه جهد أكبر لرفع كفاءة الإنتاج والاستهلاك خاصة في قطاعات الكهرباء والصناعة

والقطاع المتزلي، فضلاً عن قطاع النقل، بالإضافة إلى أهمية رفع مساهمة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومصادر الوقود الأنظف، "الغاز الطبيعي"، في خليط الطاقة وإيصال خدمات الطاقة الحديثة إلى المناطق الفقيرة في الريف والحضر.

٥٠ - فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية، تشكل ندرة موارد المياه واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها التنمية في المنطقة العربية. كما أن عشرة من البلدان الأكثر فقراً في المياه في العالم هي من البلدان العربية، وهناك ثمان بلدان عربية يبلغ فيها نصيب الفرد السنوي من المياه أقل من ٥٠٠ متر مكعب. كما أن نحو ٥٠ مليون نسمة من سكان المنطقة لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة فيما يقتقر نحو ٨٠ مليون نسمة إلى الصرف الصحي المأمون. هذا ويؤدي النمو المضطرد للطلب على المياه نتيجة تزايد عدد السكان وتسارع التنمية إلى تفاقم مشاكل المياه، خاصة مع عدم فعالية سياسات وممارسات إدارة مصادرها وغياب السلام والأمن في عدد من بلدان المنطقة، فضلاً عن أن حوالي ٨٠ في المائة من موارد المياه هي مياه دولية مشتركة مما يهدد باحتمال نشوب نزاعات حولها.

٥١ - ومع هذا الوضع المائي الحرج وجهت بلدان المنطقة، بمساعدة المنظمات العربية ومنظمات الأمم المتحدة في المنطقة، جهوداً كبيرة لتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما في ذلك تعزيز كفاءة استخدام المياه في القطاعات المختلفة وتطوير نظم الصرف الصحي. كما تعمل البلدان العربية على تطوير موارد المياه غير التقليدية وبخاصة تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة المكررة والصرف الزراعي وتشجيع الزراعة البعلية للحد من استخدام المياه في الزراعة. وشكل إنشاء المجلس الوزاري العربي للمياه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مؤشراً آخر على القلق الذي يساور المنطقة العربية إزاء هذه المشكلة، والتوجه إلى دعم التعاون الإقليمي في إدارة موارد المياه.

٥٢ - وفيما يتعلق بالتنمية الريفية، تتفاوت طبيعة المناطق الريفية وحجم سكانها بشكل كبير بين البلدان العربية، فبينما يغلب الطابع الزراعي على العديد منها فإن الطابع البدوي "الصحراوي" يغلب عليها في بلدان الخليج العربية. وتتباين نسبة سكان المناطق الريفية من بلد إلى آخر حيث تراوحت في عام ٢٠٠٨ من ٤,٠ في المائة في الكويت إلى ٧٥,٠ في المائة في اليمن. وغالباً ما تعاني المناطق الريفية في المنطقة من الفقر نتيجة لعدم توفر البنى التحتية، خاصة خدمات الطاقة والمياه وشبكات الصرف الصحي، والسكن اللائق، مما أدى إلى القصور في الأنشطة الإنتاجية في هذه المناطق وبالتالي إلى الانخفاض الشديد لمستوى الدخل. وهذا ينعكس على المرأة الريفية بشكل خاص في زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها مع عدم توفر الإمكانيات الصحية والتعليمية لها أو فرص العمل المناسبة.

٥٣ - تواجه التنمية الزراعية في المنطقة العربية مجموعة من التحديات، بينها الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية، وبخاصة الأراضي والمياه والتوسع العمراني العشوائي وإزالة الغابات والاستخدام المكثف للمواد الكيميائية الزراعية التي تؤدي إلى تلوث الأراضي وتدهورها.

٥٤ - وعلى ذلك فإن تحقيق التنمية الريفية التي تكفل تطوير أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك والحد من الفقر تتطلب تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وتحقيق الأمن الغذائي والهدف الإنمائي للألفية المتماثل في خفض عدد من يعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، ذلك فضلاً عن توفير فرص متوازنة لتمكين المرأة الريفية.

٥٥ - وفيما يتعلق بقطاع السياحة، وإدراكاً لأهمية قطاع السياحة في دعم الاقتصادات الوطنية وخلق فرص عمل متزايدة، وجهت البلدان العربية خلال العقود الثلاثة الماضية أهمية كبيرة لتطويره، حيث شهد القطاع تطوراً سريعاً وأصبح يمثل أحد القطاعات الأساسية للدخل القومي خاصة في مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة، وقد اجتذب القطاع استثمارات ضخمة من القطاعين العام والخاص وتزايد عدد الفنادق واليالي السياحية بشكل كبير بالنسبة لكافة أنواع السياحة الدينية والبيئية والثقافية والإجازات وسياحة الأعمال. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدداً محدوداً من البلدان العربية قد اعتمد معايير لضمان استدامة القطاع خاصة في ضوء ارتباط أنشطة القطاع بقضايا الاستهلاك المستدام للطاقة والمياه والنقل والمخلفات. ورغم أن تطوير السياحة البيئية قد حظي ببعض الاهتمام إلا أنه ما زال قاصراً عن الإمكانيات المتعددة المتاحة للبلدان العربية في هذا المجال. وعلى ذلك فإن تطوير السياحة البيئية وتحقيق استدامة العمليات السياحية، هما أمران هامين لتحقيق أنماط الاستهلاك المستدامة في هذا القطاع.

٥٦ - فيما يتعلق بإدارة المخلفات، تتعدد القضايا المتعلقة بالإدارة السليمة للمخلفات في المنطقة العربية وتتباين بين دولها، وذلك على النحو المبين بالبند الرابع من هذا التقرير والذي تضمن أيضاً تفصيلاً لمجالات العمل ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي، وسنعرض في هذا الفصل الأنشطة التي يتضمنها الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمخلفات.

٥٧ - فيما يتعلق بالتعلم وأساليب العيش المستدامة، تعمل البلدان العربية على تنفيذ برامج وطنية للقضاء على الأمية وإصلاح أنظمة التعليم الوطنية، ولكن الأمية ما زالت مشكلة واضحة في العديد من الدول، ويعاني منها نحو واحد من كل ثلاثة من الشباب في أقل البلدان العربية نمواً. وبما أن العالم العربي يحوي أعلى نسبة من الشباب من بين المناطق النامية، فإن مخاطبة جمهور الشباب تكتسي أهمية بالغة في التأثير على أنماط الإنتاج والاستهلاك في

المستقبل وعلى الأسواق وأساليب العيش. مما يتطلب وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية، مع إدراج قضايا الإنتاج والاستهلاك المستدام وأسلوب الحياة المستدامة في مناهج التعليم الرسمية، وأن تقوم المنظمات العربية الإقليمية بمساعدة الدول في إنجاز ذلك، بالإضافة إلى تحديث وتفعيل الخطة الاستراتيجية التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لتطوير التعليم في العالم العربي والتي تؤكد على الروابط المشتركة بين التعليم والتنمية المستدامة.

باء - التقدم المحرز

٥٨ - حققت البلدان العربية خلال العقدين الماضيين تقدماً ملموساً في العديد من المجالات المطلوبة لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام في القطاعات المشار إليها في هذا البند من التقرير. وقد تم تناول التقدم في مجالي الموارد المائية والطاقة في تقارير التنفيذ الإقليمي للمنطقة العربية التي سبق تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثانية عشرة والرابعة عشرة. كما أن الفصل الرابع من هذا التقرير يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في مجال الإدارة السليمة للمخلفات. واستناداً إلى ذلك، وباعتبار أن الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة تركز في موضوع "الإنتاج والاستهلاك المستدام"، على الإطار العشري المخطط لتحقيق الإنجاز المطلوب في المجال، فسوف يركز هذا البند تحديداً على السياسات التي اعتمدها البلدان العربية في كل من المجالات المشار إليها بينما يتناول البند "جيم" الأنشطة ذات الأولوية المقترحة للتنفيذ ضمن الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام^(٦).

٥٩ - فيما يتعلق بمجال الطاقة، تركز السياسات المتبعة على ما يلي: (أ) توفير إمدادات وخدمات الطاقة الحديثة لجميع المواطنين ولا سيما في المناطق الريفية والنائية؛ (ب) الإدارة الاقتصادية لمرافق الطاقة بما في ذلك مراجعة التعريفات المطبقة حالياً في هذا المجال؛ (ج) تشجيع الاستثمارات في مجالي التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما واستخدام التكنولوجيا الأنظف؛ (د) تعزيز مشاريع إقامة شبكات الربط الكهربائي وشبكات الغاز الطبيعي على المستويين الإقليمي والأقليمي؛ (هـ) تشجيع مشاركة القطاع الخاص على إنشاء وإدارة مرافق الطاقة؛ (و) تحسين كفاءة استخدام الطاقة مع التوسع في استخدام أنواع الوقود الأنظف وتكنولوجيا الطاقة المتجددة؛ (ز) تعميم النقل العام والسكك الحديدية مع دعم إنشاء شبكات الطرق الإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل التجارة والنقل.

(٦) توصيات المائدة المستديرة الثانية حول الإنتاج والاستهلاك المستدام، مقر جامعة الدول العربية، القاهرة (٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٦٠ - فيما يتعلق بمجال الموارد المائية، تتضمن السياسات المتبعة لتحقيق أهداف الإنتاج والاستهلاك المستدام لموارد المياه ما يلي: (أ) اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية على نحو يراعي الأهداف والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة؛ (ب) دعم الجهود المبذولة لتطوير موارد بديلة للمياه، وتطوير تكنولوجيا جديدة لتحلية المياه وتجميع مياه الأمطار وإعادة تدوير واستخدام المياه واستخدام التكنولوجيا الجديدة السليمة بيئياً؛ (ج) وضع وتطبيق معايير لجودة المياه، مع تدوير وإعادة استخدام المياه العادمة المكررة؛ (د) إدارة الطلب على المياه مع تحسين الممارسات الزراعية وأساليب الري لرفع كفاءة الاستهلاك؛ (هـ) تأمين حقوق بلدان المصب في تقاسم موارد المياه السطحية المشتركة، (و) تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في إدارة الموارد المائية؛ (ز) توعية الجمهور بمتطلبات الاستهلاك المستدام لموارد المياه مع تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك.

٦١ - فيما يتعلق بمجال التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر، لا بد من اعتماد السياسات العامة التالية: (أ) تحسين البنية التحتية في الريف، خاصة مرافق المياه والطاقة والطرق بما في ذلك استخدام موارد الطاقة المتجددة؛ (ب) تحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عملية التنمية؛ (ج) تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر مع توفير خدمات التمويل المتناهي الصغر لسكان الريف؛ (د) تعزيز فعالية الاستثمارات العامة في الزراعة والتنمية الريفية؛ (هـ) تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة خاصة في استخدام المياه والحد من استخدام الأسمدة والكيماويات.

٦٢ - في مجال التعليم وأساليب العيش المستدامة، تتطلب زيادة نسبة الشباب المتعلم ومعالجة أساليب العيش غير المستدامة ما يلي: (أ) دعم وضع استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحو الأمية مع دعم تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في مجال التعليم؛ (ب) إدراج قضايا الإنتاج والاستهلاك المستدام وأسلوب الحياة المستدامة في مناهج التعليم الرسمية؛ (ج) تعزيز معايير المباني الخضراء وتعزيز العلاقات الإيكولوجية ومعايير كفاءة استهلاك الوقود؛ (د) التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة المنتجات والخدمات.

جيم - الإطار العشري للإنتاج والاستهلاك المستدام

٦٣ - في ضوء السياسات التي اعتمدها البلدان العربية لحفز العمل في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدام والواردة في البند "باء" أعلاه، فقد خلصت الدائرة المستديرة الثانية حول الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، والتي انعقدت في مقر جامعة الدول

العربية في القاهرة خلال الفترة ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إلى تحديد ستة قطاعات أساسية ينبغي التركيز عليها خلال السنوات العشر القادمة، وحددت البرامج ذات الأولوية في كل من هذه القطاعات.

٦٤ - ففي قطاع الطاقة تضمنت البرامج المقترحة إيلاء الأولوية إلى:

(أ) تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الكهرباء، وذلك من خلال اعتماد سياسات تهدف إلى:

١' تحسين كفاءة محطات إنتاج الكهرباء من خلال استخدام وحدات الإنتاج بالقدرات العالية وتحسين أداء المراحل وإدخال نظم استعادة الحرارة المفقودة والتوليد المشترك؛

٢' تحسين كفاءة شبكات نقل الكهرباء بزيادة الاستثمارات الموجهة إلى تحديث الشبكات، وتخفيف الأحمال عن الشبكات القائمة لتشجيع إنتاج الكهرباء بالقدرات الصغيرة باستخدام الوحدات محلياً؛

٣' رفع كفاءة استهلاك الكهرباء في قطاع المباني، باتباع أساليب العمارة البيئية واستخدام المعدات الكهربائية عالية الكفاءة مع وضع التشريعات المؤهلة لذلك وإنفاذها؛

٤' وضع علامات الجودة للمعدات الكهربائية: (أ) إصدار المواصفات الخاصة باعتبار الكفاءة للمعدات الكهربائية مع اعتماد التشريعات اللازمة لإنفاذها؛ (ب) اعتماد السياسات اللازمة لوضع واعتماد إجراءات المشتريات الخضراء للمعدات الكهربائية؛

(ب) تطوير النقل المستدام مع إيلاء الأولوية لتطوير وتعميم وسائل النقل العام، بما في ذلك اعتماد السياسات اللازمة وإنشاء خطوط السكك الحديدية وتطوير القوائم منها مع تشجيع إنشاء خطوط المترو ورفع حمولة مركبات النقل البري وكذلك إنشاء شبكات الطرق الدائرية والإقليمية ودون الإقليمية مع تحسين رسوم المرور بما لتحقيق عوائد تمكن من الاستمرار في تطويرها. وفي جميع الحالات لا بد من العمل على تحسين مواصفات الوقود وزيادة استخدام الغاز الطبيعي ما أمكن؛

(ج) تطوير وتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك في ضوء التطور الحالي لتقنياتها واستناداً إلى التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في تنفيذ مشروعاتها الريادية،

خاصة في إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة، وبدء بعض بلدان المنطقة بتصنيع معداتها محلياً. وعلى ذلك توجه الجهود إلى ما يلي:

١' إدراج مشروعات الطاقة المتجددة ضمن استراتيجيات قطاع الطاقة والعمل على تطويرها، مع العمل على بناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وتصنيع معداتها؛

٢' تعميم إمكانات استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة بتطبيقها في القطاعات المختلفة خاصة في المناطق الريفية وفي إنتاج الكهرباء بالقدرات الكبيرة؛

٣' العمل على إنشاء شركات أعمال صغيرة ومتوسطة سواء لتنفيذ المشروعات أو لخدمات التركيب والصيانة خاصة في المناطق الريفية لتوفير فرص العمل فيها؛

(د) تكوين شراكة حول كفاءة الطاقة في المنطقة العربية، وذلك بين جهات الاختصاص في البلدان الأعضاء والمنظمات العربية والإقليمية العاملة في هذا المجال، لتبادل المعلومات ومساعدة البلدان العربية في وضع الآليات والتشريعات اللازمة بالإضافة إلى تنفيذ برامج بناء القدرات بشأن الطاقة.

٦٥ - وفي مجال إدارة الموارد المائية، تضمنت البرامج المقترحة إيلاء الأولوية إلى:

(أ) تحسين كفاءة استخدام المياه، عن طريق: (١) تشجيع استخدام معدات ترشيد استخدام المياه؛ (٢) دعم الاستثمار في التكنولوجيات الكفؤة لاستخدام المياه؛ (٣) دراسة إمكانات التوزيع العادل للموارد على القطاعات المختلفة وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة؛

(ب) إدارة الموارد المائية المشتركة، وذلك عن طريق دعم التعاون الإقليمي في تنفيذ الالتزامات الدولية حول المياه المشتركة، وتنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال التفاوض حول المياه المشتركة؛

(ج) الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي، وذلك بوضع وتطوير مواصفات لطرق معالجة مياه الصرف الصحي ومعايير الاستخدام الآمن لها بالإضافة إلى تقديم حوافز لتطوير تقنيات المعالجة وإنشاء البيئة الأساسية اللازمة لذلك.

٦٦ - فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمخلفات، تضمنت البرامج المقترحة ما يلي:

(أ) التدوير وإعادة الاستخدام من خلال: (١) تشجيع الاستثمار في هذا المجال؛
(٢) الفصل والتصنيف عند المنبع؛ (٣) وضع مواصفات للإجراءات والطرق الخاصة
بعمليات التدوير؛

(ب) إنتاج الأسمدة من المخلفات من خلال تشجيع استخدام المخلفات الحيوانية
كأسمدة في الزراعة ودعم البنية اللازمة لعمليات إعادة الاستخدام.

٦٧ - فيما يتعلق بالسياحة المستدامة، تتضمن البرامج ذات الأولوية ما يلي: (أ) تحقيق
استدامة العمليات السياحية خلال إنشاء وتشغيل جميع مرافق المنشآت السياحية، مع تطوير
السياحة البيئية؛ (ب) تطوير الإدارة المتكاملة للمناطق السياحية، مع تنفيذ برامج بناء
القدرات للعاملين في القطاع حول سبل تحقيق استدامة الأنشطة السياحية.

٦٨ - فيما يتعلق بالتعليم وأساليب العيش المستدامة، تتضمن البرامج ذات الأولوية ما يلي:
(أ) بناء قدرات الشباب حول قضايا تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام في كافة القطاعات
وإدراجها في مناهج التعليم؛ (ب) تدريب أخصائيي المشتريات الحكومية على أساليب
المشتريات الخضراء وتطوير الإجراءات الخاصة بذلك على المستوى الوطني، ويسبق كل
ذلك؛ (ج) وضع استراتيجيات وطنية للتعليم ومحو الأمية تراعي اعتبارات الاستدامة وتوفير
حياة لائقة للمواطنين.

٦٩ - يرتبط تنفيذ جميع البرامج الهامة بأن يكون للحكومات دور رئيسي في تحقيق
الأهداف وفي وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتقدمة، كما ينبغي أيضاً لغيرها من
الجهات المعنية أن تتحمل مسؤولياتها في هذه العملية، خاصة قطاعا الأعمال والصناعة
والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفراد.

٧٠ - وفي إطار السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف في المجالات ذات الأولوية المحددة
أعلاه، تطالب البلدان العربية المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية بدعم جهودها هذه
من خلال برامج بناء القدرات، عبر توفير المساعدة التقنية وبخاصة في المجالات التالية: (أ) بناء
القدرات في مجال الإنتاج الأنظف ودعم إنشاء المراكز الوطنية الخاصة به؛ (ب) استخدام
الصكوك المستندة إلى السوق في وضع السياسات العامة؛ (ج) المشتريات الخضراء والتصميم
والتغليف الإيكولوجي والكفاءة والعنونة الإيكولوجية؛ (د) المسؤولية الاجتماعية والبيئية
للشركات وتوسيع نطاق مسؤولية المنتج؛ (هـ) تحسين القدرات المؤسسية للحكومات خاصة
ما يتعلق بتقييم المخاطر البيئية ووضع مخططات تمويل مبتكرة تشمل التمويل المتناهي الصغر؛
(و) دعم برامج التبادل الشبابي من أجل أسلوب عيش مستدام؛ (ز) توفير الدعم التقني
للحكومات في مجال إدارة المخلفات الخطرة.